

## العمل التعاوني والتمكين الاقتصادي بالمجالات الهامشية،

### مقاربة سوسيوأنثروبولوجية لواقع الحال بالمغرب

## *Cooperative work and economic empowerment in marginal areas: a socio-anthropological approach to the reality of the situation in Morocco*

د. محمد الشتيوي<sup>(1)</sup>

### الملخص:

إذا كان النموذج التنموي المستقبلي يجب أن يُبنى على "اقتصاد متوازن، بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعّال، واقتصاد اجتماعي صاعد". فإن هذه الورقة العلمية تحاول أن تسلط الضوء على الاقتصاد التعاوني باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد الاجتماعي، واستراتيجية فعالة لتمكين الأفراد والمجتمعات ذاتياً. وقد تمّت مقارنة هذا الموضوع من منظور سوسيوأنثروبولوجي، عبر تحليل الفرص والإمكانات التي تكشف عنها الدينامية التعاونية الراهنة بالمغرب. ذلك أن العديد من التجارب الرائدة في مجال التعاونيات بالمغرب وعبر العالم، تستفيد من أيكولوجية اجتماعية محلية محتضنة ومحفزة. يزكي هذا الطرح التفاوتات المجالية الدالة ضمن الدينامية التعاونية الراهنة المسجلة بالمغرب: إذ تتقدم المناطق والمجالات الهامشية بالجبال والتجود العليا، بشكل واضح، على المناطق الحضرية والأقاليم السهلية المحيطة بالمدن والحوضر الكبرى.

الكلمات المفتاحية: العمل التعاوني، المجالات الهامشية، التمكين الاقتصادي،

رأس المال الاجتماعي المحلي.

### Abstract :

*If the future development model should be based on a "balanced economy, with a traditional private sector and an effective public sector, and an emerging social economy", this scientific paper attempts to shed light on the cooperative economy as a strategic component for the social economy, and an effective strategy for the self-empowerment of individuals and communities. This topic has been approached from a socio-anthropological perspective, through an analysis of the opportunities and potentials revealed by the current cooperative dynamism in Morocco. This is because many of the leading experiences*

(1) - أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. (echetioui@gmail.com)

*in the field of cooperatives in Morocco and across the world benefit from an incubating and stimulating local social ecology. This statement confirms the significant spatial differences within the current cooperative dynamic registered in Morocco: the marginal areas and areas of the mountains and high plains are clearly ahead of the urban areas and the plain regions surrounding cities and metropolises.*

**Keywords: Cooperative Work, Marginal Areas, Economic Empowerment, Local Social Capital.**

### تقديم:

لم يعد من المستساغ بالنسبة للباحثين في حقل العلوم الاجتماعية حصر التنمية ضمن أبعادها الاقتصادية الكلاسيكية فقط، المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي السنوي والنواتج الداخلي الخام للدول، بل أضحت التنمية صيرورة مجتمعية مركبة لا تقبل التجزئ أو الاختزال ولا الفصل عن المعطيات البنيوية والسوسيوقافية للمجتمعات. في هذا السياق سيحظى البعد الإنساني ضمن النماذج النظرية والسياسات التنموية الجديدة بأهمية بالغة، يبرز الدور الحيوي الذي أضحت تلعبه الشبكات المدنية وتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتبارها أنجع الحلول العملية لتحقيق التمكين الاقتصادي بالنسبة للأفراد كما بالنسبة للمجموعات البشرية المحلية والهامشية. فالنجاحات الأساسية للأنشطة الإنتاجية والخدماتية للتعاونيات مثلا تتمثل أساسا في ديمقراطية الفرص والحياة الاقتصادية أمام الأفراد، وفي إدماجهم اجتماعيا عبر الاقتصاد، وكذا في التأسيس للتنمية محلية ذاتية ولرفاه اجتماعي خاص. بحيث أصبح للمزارعين الصغار، للصيادين والصناع التقليديين، للمستهلكين، وللنساء القرويات المهمّشات مبادرات اقتصادية مؤثرة في محيطهم الاجتماعي، بل صار البعض منها نماذج عالمية للنجاح الاقتصادي<sup>(2)</sup>، بعد أن أضحت تساهم بشكل فعال في "تمكين الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا، من المشاركة في الرفاه الاقتصادي،

(2) - مثال ذلك بنك الفقراء (Gramen Bank) ببنغلادش الذي أنشأه الباحث في الاقتصاد محمد يونس، والذي انطلق كمؤسسة محلية للقروض الصغرى لفائدة النساء القرويات الفقيرات، ثم ما لبث أن تحول إلى مؤسسة مالية واسعة الانتشار بمختلف المناطق القروية بهذا البلد الآسيوي.

وخلق فرص عمل لأصحاب المهارات، المفتقرين إلى الرأسمال أو الذين يملكون القليل منه"<sup>(3)</sup>.

## أولا: في الإطار المفاهيمي

### 1. في مفهوم التمكين الاقتصادي

من المؤكد أن مفهوم التمكين ينتمي إلى شبكة المفاهيم المعاصرة في حقل العلوم الاجتماعية، وهو المفهوم الذي شهد تداولا موسعا وعرف توظيفا مكثفا من قبل عدد مهم من الباحثين منذ العقد الأخير من القرن العشرين، في ارتباط وثيق بمرور عدد من المقاربات الجديدة لمسألة التنمية في أبعادها الإنسانية والمجتمعية، وبما تطرحه هذه الأخيرة من تحديات سوسيوإقليمية وسوسيوثقافية بالأساس. ويقود التتبع الجينالوجي لمفهوم التمكين (Empowerment) إلى الوقوف على البدايات الأولى لاستخدامه في المجال التداولي الأنجلوساكسوني، حينما شكّل أحد أهم الاهتمامات النظرية في ميدان علم النفس الاجتماعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وانشغالا عمليا وميدانيا للإخصائيين في ميادين الخدمة الاجتماعية والصحة العامة منذ سبعينات القرن العشرين كما أن المفهوم سيؤثّر بشكل كبير العديد من الإسهامات الأكاديمية خلال فترة التسعينات من نفس القرن، قبل أن يقتحم لاحقا أديبات وخطابات جلّ المؤسسات الدولية التي جعلت من التنمية موضوعا رئيسا لاهتمامها<sup>(4)</sup>. فما هي الدلالات الأساسية للمفهوم؟ وما هي أبعاد التمكين الاقتصادي تحديدا؟

التمكين في اللغة العربية هو مصدر مشتق من الفعل "مكّن" ويعني التقوية والتعزيز، نقول مكّنه من الانتصار أو النجاح، أي أهّله لذلك وجعله ممكنا، كما يحيل التمكين كذلك إلى التملك ومنح السلطة أو الصلاحية: نقول تمكين المستأجر من العين المؤجرة أي أن يُجعل له عليها سلطانا ويُصبح بإمكانه

(3)- Organisation internationale de travail, « Le travail décent et l'économie sociale et solidaire », Rapport VI, Conférence internationale du Travail 110<sup>ème</sup> session, 2022. Télécharger depuis le site officiel de O.I.T. le 12 /11/2020 (<https://urlz.fr/maom>)

(4) - Barbara Levy Simon, 1994, The Empowerment Tradition in American social Work: a History, New York, Columbia University Press, p, 16.

استغلالها والاستفادة منها<sup>(5)</sup>. وإذا كان المفهوم في اللغة العربية يشير إلى أهلية عامة للأفراد بأبعاد أساسية كالقدرة والتملك، والاكتفاء الذاتي والاستقلالية، فإن التحليل اللغوي لتعبير التمكين في اللغة العربية و(*Empowerment*) واللغة الإنجليزية معا<sup>(6)</sup> يكشف عن تضمّنه لأبعاد متنوعة ومعاني متجاوزة تحيل في المجمل على القوة والتحكم في زمام الأمور، وكذا على القدرة على التأثير. أما على مستوى اللغة الفرنسية، ولئن كان الكثير من الباحثين قد فضّلوا الاحتفاظ بالتعبير الإنجليزي كما هو، مُعتبرين أن "عبارة (*Empowerment*) غير قابلة للترجمة (*Intraduisible*) لأنه من الصعب العثور لها على مقابل في اللغة الفرنسية"<sup>(7)</sup>، فإن اللجنة العامة للمصطلحات والتحديث اللغوي بفرنسا قد استقرّ تقدير أعضائها على كون تعبير (*Autonomisation*) يعدّ أفضل صيغة لغوية لترجمة التعبير الإنجليزي (*empowerment*)<sup>(8)</sup>، دون أن يعني ذلك أن هذه الصيغة هي الوحيدة المستخدمة من قبل كل الباحثين لنقل المفهوم وترجمته إلى اللغة الفرنسية<sup>(9)</sup>.

وبغضّ النظر عمّا يثيره تعبير (*Empowerment*) من إشكالات ذات طبيعة مفاهيمية، وأخرى ترتبط أساسا بصعوبة ترجمة ونقل معانيه المركّبة والمتعدّدة إلى لغات وسياقات ثقافية أخرى، فإن استقراء الإسهامات الأكاديمية والأدبيات المؤسّساتية حول الموضوع يمكن أن يساعد في صياغة تحديد عام وتوافقي

(5). - للاطلاع على المزيد من دلالات مفهوم التمكين في اللغة العربية، يمكن الرجوع إلى:

- مجّع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2008 القاهرة، ص. 882.881

(6) - Yann Le Bossé. « L'empowerment : de quel pouvoir s'agit-il ? Changer le monde (le petit et le grand) au quotidien », *Nouvelles pratiques sociales*, automne 2008 volume 21 N° 1, P.138.

(7) - Zineb Hda « Impact des institutions de microcrédit sur l'autonomisation (empowerment) des femmes (cas de la région d'Errachidia) : enseignements d'une analyse économétrique » *Revue international d'économie numérique*, Volume 2 N° 2, juillet 2020, p, 95.

(8)-Commission générale de terminologie et de néologie. Vocabulaire des sciences humaines et de l'informatique. Bulletin officiel, 26 janvier 2006, n° 4.

(9)- Anne-Emmanuèle Calvès « EMPOWERMENT » : généalogie d'un concept clé du discours contemporain sur le développement », *Revue Tiers Monde* N° 200. 2009/4, p, 735-749.

للمفهوم، مفاده أن التمكين يشير في المجمل إلى صيرورة متعددة الأبعاد لتعزيز وتقوية قدرات الأفراد والمجموعات البشرية، وتستهدف تأهيلهم ومنحهم مزيدا من السلطة والتأثير، لجعلهم قادرين على التحكم في المجرى العام لوجودهم وحياتهم اليومية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يجعل من التمكين وباختصار شديد يعني "تملك القدرة على الفعل أو التصرف المفضي إلى نتائج ملموسة"<sup>(10)</sup>، مع ما يستلزمه هذا الأمر من تأهيل وإتاحة للفرص وتنويع لخيارات العيش الكريم سواء أعلق الأمر بتمكين فردي أو تنظيمي أو مجتمعي<sup>(11)</sup>.

ولئن كان هناك من مجال لتوافق أغلب الباحثين بشأن جينيا لوجيا المفهوم واستخداماته الأولية، فإن هذا التوافق يرتبط أساسا بالأصول والطبيعة البسيكوسوسيولوجية لمفهوم التمكين، فقصب السبق في صياغة المفهوم يعود للعلماء والباحثين في ميدان علم النفس الاجتماعي، قبل أن يصير البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد المفهوم وأكثرها التصاقا به، نتيجة التوظيف المكثف الذي شهده هذا الأخير من قبل المختصين والهيئات الدولية المهمة بموضوع التنمية. ضمن هذا الإطار اعتبر البنك الدولي أن التمكين الاقتصادي هو بمثابة صيرورة "لتنمية موارد وقدرات الفقراء وتأهيلهم بشكل أفضل للمشاركة والتفاوض في المؤسسات التي لها تأثير على حياتهم، وجعلهم بالتالي مسؤولين ومتحكمين في مصائرهم"<sup>(12)</sup>. وبذلك تكون أهم نتيجة ملموسة يجب أن تُفضي إليها عملية التمكين الاقتصادي هي دمج الأفراد المعوزين والمجموعات المهمشة للمشاركة في الدورة الاقتصادية، عبر تيسير وصولهم إلى الموارد الإنتاجية وتسهيل ولوجهم إلى اقتصاد السوق، بالقدر الذي يحقق لهم نوع من الاكتفاء

<sup>(10)</sup> - Yann Le Bossé, op.cit, p, 138.

<sup>(11)</sup> - William A. Ninacs, Types et processus d'empowerment dans les initiatives de développement économique communautaire au Québec, Thèse de doctorat, école de service sociale, Facultés des sciences sociale, Université de Laval, Québec, 2002, p, 155.

<sup>(12)</sup> - Deepa Narayan, Autonomisation et réduction de la pauvreté, The World Bank. Washington D. C ,2004. P,18.

الذاتي والعيش الكريم، وبالقدر الذي يجعلهم كذلك فاعلين وجزء من البنيات والمؤسسات الاقتصادية بأوطانهم وبمجالاتهم المحلية. وتستند هذه الصيرورة بالضرورة بحسب البنك الدولي دائما إلى أربع دعائم أساسية هي الولوج إلى المعلومة، الإدماج بواسطة المشاركة، إرساء أليات للمسؤولية، والقدرة على التنظيم المحلي<sup>(13)</sup>.

## 2- في مفهوم المجالات الهامشية

من المؤكد أن تعبير المجال في اللغة العربية مشتقّ من الفعل جال، وأصله في اللغة العربية من "جَالَ يَجَالُ"، إذا ذهب وجاء<sup>(14)</sup>، بمعنى تحرّك وطاف في منطقة ما ولم يستقر فيها بمكان معيّن، ولذلك يقال أيضا "جال ببصره" بمعنى طاف بنظره ضمن ما يمكن أن يسمح به نطاق الرؤية وأفقها دون أن يستقر به على منظر أو موقع محدّد. وبذلك يصبح هذا التعبير يشير بشكل دقيق إلى حيّز مكاني ما، بما يتضمّنه من حدود وتخوم قد تكون نسبية وغير محدّدة بشكل ثابت. ولعلّ هذه الدلالات هي ما جعل من مفهوم المجال رغم حداثة استخدامه بالأدبيات والدراسات في حقل العلوم الاجتماعية المكتوبة باللغة العربية، يتفوّق بسرعة من حيث التوظيف على مفهوم المكان الأقدم والأوسع تداولاً فيما سبق، ذلك أن مفهوم المجال يتمتّع بمرونة ويتضمّن معاني متجاوزة بشكل محايث: الحركة، والتغيّر والعلاقات. وبالبحث في دلالات المفهوم في لغات أخرى، نجد تعبير (*Espace*) في اللغة الفرنسية كما تعبير (*Space*) في اللغة الإنجليزية، وهما مشتقّان معا من الكلمة اللاتينية (*Spatium*) والتي تعني الميدان أو الفضاء الممتد.

وبالتركيز على مفهوم المجالات الهامشية ضمن السياق المغربي، يمكن القول على أن المقاربة السوسيوأنثروبولوجية كفيلة باستجلاء جينولوجيا الظهور الأول للمفهوم واستخداماته الوظيفية. إذ نجد أن مفهوم المجالات الهامشية قد استخدم في البدء كبديل عن مفهوم بلاد السببة الذي كان يشير إلى

(13) -Ibid., pp.17-18.

(14) - ابن منظور، لسان العرب لابن منظور، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا كاملا، ومذيلة بفهارس مفصلة، مجموعة من المحققين، دار المعارف القاهرة، دون تاريخ، ص. 529.

مجالات عيش ومناطق استقرار بعض المجموعات القبلية الكبرى بعينها، والتي استطاعت تاريخيا الانفلات من الخضوع السياسي التقليدي والمباشر لسلطة المخزن المركزي أو الدولة، حيث تمكنت هذه القبائل دون غيرها من أن تظل بمنأى عن "أي سلطة خارجية، سواء أكانت هذه السلطة تحكمها في النفوس أو استغلالا للخيرات والأموال بوجه من أوجه الاستغلال ولو كانت ضرائب ومغارم"<sup>(15)</sup>. وسيجعل هذا الأمر تلك المجموعات البشرية تتمتع بوضع هامشي ونوع من "الحرية الثقافية والسياسية إزاء الحكم المركزي"<sup>(16)</sup>. هامشية استطاعت من خلالها بعض القبائل التي لاذت بنفسها إلى مناطق جبلية ونائية، من المحافظة على وحدتها واستقلالية مؤسساتها المجتمعية، وكذا من انتزاع حق تدبير شؤونها المحلية بشكل ذاتي، فما كان يوحد مناطق السببة هاته وهذه المجالات الهامشية ذات الطبيعة القبلية، حسب كلنر (E.Gellner)، هو: "رغبتها وإرادتها في التدبير الذاتي لشؤونها المحلية بالدرجة الأولى"<sup>(17)</sup>. وتأكيدا لما سبق يمكن أن نستحضر هنا تصنيف ابن خلدون السابق بمدة عير يسيرة الكتابات الكولونيالية المتحدثة عن بلاد المخزن وبلاد السببة، تصنيف اعتبر من خلاله صاحب المقدمة أن هناك "صنفين من القبائل: قبائل خاضعة ومنقادة، ضعيفة التلاحم، وبالتالي فاقدة لقوة العصبية ومنفعلة بالتاريخ، ثم قبائل قائدة

(15) - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثامنة، بيروت مارس، 2007، ص. 184.

(16) - ليليا بنسالم "المقاربة الانقسامية لمجتمع المغرب الكبير: حصيلة وتقييم"، ضمن: الانثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي (جماعي)، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، الدار البيضاء 2007، ص. 21.

(17) - Cité par Jeanne Favret-Saada, « La segmentarité au Maghreb » In : *L'Homme*, tome 6 n°2. 1966, p, 111.

ومسيطرة وشديدة الاندماج، وذات عصبية فاعلة في التاريخ ومحركة للتطور المجتمعي<sup>(18)</sup>.

هكذا إذن، واستنادا إلى الاختبار الجماعي لأحداث تاريخية كبرى، وكذا إلى التكيف المشترك مع الإطار الإيكولوجي الصعب للاستقرار في بعض الأحيان، تشكلت هذه الهامشية المجالية ذات الخلفية السوسيوثقافية والطبيعية السوسيوتاريخية. هامشية اتخذت ولا زالت تتخذ، بحسب السياق العام، العديد من التظاهرات ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية كذلك: السّبية، المقاومة، حركات احتجاجية، تهميش، اقتصاد معاشي، وغيرها من التظاهرات التي ساهمت وبشكل متضافر العديد من المحدّات في بنائها وتشكيلها، وأدّت إلى وسْم المجالات الهامشية بفاعلية سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة ومتفرّدة.

## ثانيا: العمل التعاوني والمجالات الهامشية

### 1. العمل التعاوني ومتغير المجال

وطنيا يعيش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموما، وأنشطة التنظيمات التعاونية بوجه خاص، ومنذ مطلع الألفية الثالثة، على إيقاع دينامية غير مسبوقة، مسجلة اضطرابا كبيرا وطفرة عديدة في تأسيس التعاونيات بمختلف مجالات النشاط الإنساني، وبجُلِّ مناطق وأقاليم المملكة. هكذا، وبحسب البيانات الرسمية، تجاوز عدد التعاونيات بالمغرب 48 ألف تعاونية سنة 2022<sup>(19)</sup>، نتيجة التنفيذ المتزامن لحزمة مهمة من السياسات العمومية الداعمة للقطاع والهادفة للنهوض بالاقتصاد التعاوني، يتعلق الأمر هنا أساسا بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005)، ومخطط المغرب الأخضر (2008)، فضلا عن إقرار إطار تشريعي جديد للتعاونيات تمثل في القانون رقم: 112.12، دخل حيّز

(18) - أورده المختار الهراس "القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغربي"، ضمن

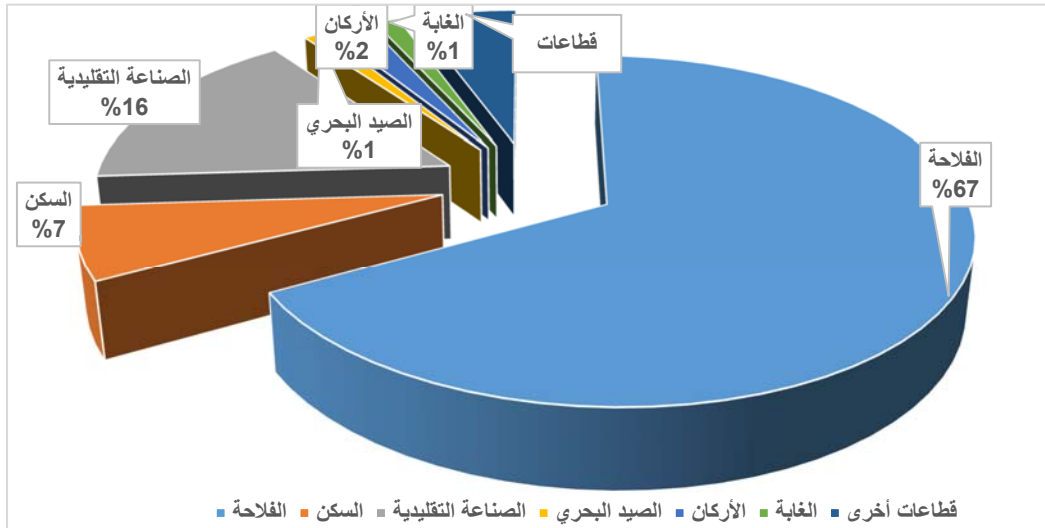
الفكر الخلدوني: المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية (جماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2004، ص. 148-149.

(19) - البيانات الإحصائية السنوية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2022.



التنفيذ سنة 2015. فنتيجة لكل ذلك، تضاعف عدد التعاونيات عشر مرات تقريبا، إذ انتقل من 4985 تعاونية فقط سنة 2005، إلى أكثر من ثمانية وأربعين ألف تعاونية سنة 2022، في حين لم يتجاوز عدد المتعاونين النصف مليون متعاون (617 689)<sup>(20)</sup> إلا بقليل، ما يطرح تساؤلات جوهرية من الناحية السوسيولوجية حول هذه الدينامية التعاونية الراهنة بالمغرب: هل يتعلق الأمر بدينامية حقيقية، أم مجرد طفرة عدية. من ناحية أخرى، ورغم اقتحام العمل التعاوني خلال السنوات الأخيرة لقطاعات إنتاجية وخدمية جديدة تحمل قدرا من التجديد والابتكار، إلا أن مختلف البيانات تشير إلى استمرارية هيمنة القطاعات التقليدية، إذ يحتل القطاع الفلاحي مركز الصدارة بأكثر من ثلاثين ألف تعاونية ما يمثل 67% من النسيج التعاوني الوطني، متبوعا بقطاع الصناعة التقليدية بأكثر من تسعة آلاف تعاونية ونسبة 16%. بينما تحتل تعاونيات السكن المرتبة الثالثة وتمثل 6% من مجموع التعاونيات بالمغرب سنة 2022<sup>(21)</sup>.

#### المبيان رقم 1: النسب المئوية لقطاعات اشتغال التعاونيات بالمغرب



المصدر: البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2022

وإذا كانت مختلف المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مكتب تنمية التعاون تشير إلى الطابع الشمولي للدينامية التعاونية الراهنة بالمغرب، وإلى

(20) - البيانات الإحصائية السنوية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2022.

(21) - المصدر نفسه.

استفادة مختلف جهات وأقاليم المملكة بشكل عام من هذه الدينامية، فإن النسبة الكبيرة للتعاونيات الفلاحية المشار إليها أعلاه، إذا ما أضفنا إليها تعاونيات الغابة وتعاونيات الأعشاب الطبية والعطرية، ونسبة هامة من تعاونيات السكن والصناعة التقليدية التي تنشط بالقرى والمراكز القروية، فإننا نكون آنذاك بصدد ظاهرة قروية بامتياز، إذ السواد الأعظم من الوحدات التعاونية تنشط بالمجالات القروية أو شبه القروية. ويكشف التوزيع الجهوي عن احتلال ثلاث جهات من المغرب العميق الصدارة، باحتضانها لأكثر من 34% من تعاونيات المغرب: جهة الشرق في المقدمة بما مجموعه 6493 وحدة، متبوعة بجهة مراكش آسفي بـ 5147 تعاونية، ثم جهة فاس مكناس بـ 4920 تعاونية، فإن توزيع التعاونيات بالمغرب حسب الجهات. غير أن هذا التوزيع الجهوي لا يقدّم في واقع الامر رؤية أكثر دقة عن حيوية المتغيّر المجالي بأبعاده السوسيوثقافية، خاصة وأن دمج المختلّف وتقليص التفاوت، تبقى غاية الغايات بالنسبة لكل تقطيع جهوي، وكل إحصاء أو مسح وطني بالمغرب.

لأجل ذلك سيكون التعمّق في التحليل السوسيو مجالي لهذه البيانات مفيدا جدا، إذا ما تمّت المقارنة مثلا بين بعض العمالات والأقاليم المنتمية لنفس الجهة، وهي المقارنات التي تكشف عن عمق الهوة الموجودة بين المجالات الحضرية وشبه الحضرية من جهة أولى، والمجالات القروية من جهة ثانية. فمن بين أهم ما تشير إليه المعطيات الإحصائية بهذا الخصوص، التمرکز الكبير للأنشطة التعاونية بالمجالات القروية، مقابل انحسارها بالمجالات الحضرية وشبه الحضرية، معطى أساسي يحيل إلى التّفصل الموجود بين الأنشطة والممارسات التعاونية من جهة، وطبيعة البنيات والعلاقات الاجتماعية بالمجالات القروية من جهة ثانية. ضمن هذا الإطار يلاحظ مثلا كيف أن إقليم بولمان بالأطلس المتوسط، بساكنة قروية مشتّتة جغرافيا وقليلة عدديا (197 596 نسمة)، يتفوّق بشكل واضح على المجال الحضري لمدينة فاس بحمولتها التاريخية العريقة وبساكنتها المليونية. وينطبق الأمر نفسه على حاضرة مراكش إذا ما قورنت بالدينامية التعاونية بإقليم الحوز (ⵛⵓⵔ) القروي المجاور لها.

## الجدول رقم 1: جدول مقارنة لعدد التعاونيات ببعض المدن والأقاليم

مجالات حضرية		مجالات قروية	
العمالة	التعاونيات	الإقليم	التعاونيات
المضيق	13	العرائش	521
المحمدية	59	الجديدة	488
فاس	123	بولمان	370
مراكش	169	الحوز	276

المصدر: البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون 2022.

## 2. العمل التعاوني والمجالات الهامشية

تؤكد مختلف التجارب الدولية، بأن نجاح وازدهار هذا النمط الخاص من التنظيمات والأنشطة الاقتصادية يحتاج إلى خلفية سوسيوثقافية مشتركة وبنية مجتمعية محتضنة، على اعتبار أن تلك التنظيمات والأنشطة بمثابة مبادرات جماعية حرة ومنسقة، تعبّر عمّا يتقاسمه الأفراد كجماعة، من قيم أخلاقية مشتركة ومن التزام متبادل، ويمكن الاكتفاء في هذا الصدد بمثالين بارزين على هذا الصعيد: يتعلق الأمر باتحادين تعاونيين، اتحاد تعاونيات "موندراغون" (*Mondragon Corporation*) بإقليم الباسك الإسباني ذي الخصوصية الثقافية والمتمتع باستقلال ذاتي، وهو الاتحاد الذي يوجد ضمن قائمة المؤسسات التعاونية الأكبر على الصعيد العالمي، ويشغل أزيد من ثمانين ألف عامل، كما يساهم بأكثر من 21% من الناتج الداخلي لإقليم الباسك<sup>(22)</sup>. أما النموذج الثاني فيتعلق باتحاد "ديجاردان" (*Desjardins*) التعاوني المندمج بإقليم الكبيك الفرنكفوني ضمن محيط أنكلوساكسوني طافح ومهيمن بكندا. وقد حلّ هذا الاتحاد التعاوني ضمن قائمة الأربعين مؤسسة تعاونية الأكبر

(22) - "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، مصدر سابق، ص. 82.

بالعالم أيضا<sup>(23)</sup>. ولعلّ هذا الأمر ما دفع "لويس فافرو" (Louis Favreau) إلى القول بأن عامل الحاجة (*condition de nécessité*) "غير كاف لتفسير بروز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بل لا بدّ أيضا من أخذ المحدد السوسيوثقافي بعين الاعتبار بهذا الخصوص"<sup>(24)</sup>. ومن نفس المنظور يرى "جون لويس لافيل" (Jean-Louis Laville) بأن رأس المال الاجتماعي المحلي للأفراد هو بمثابة العامل المنظم (*le facteur organisateur*) لأنشطة وتنظيمات هذا الصنف من المقاولات، لأن الأفراد يعبرون بانخراطهم الطّوعي فيها عن "انتمائهم المشترك، سواء أكان هذا الانتماء متوارثا (عائلي، عشائري، إثني...) أو مبنيا انطلاقا من البلورة الجماعية لمشروع تكون من خلاله هويتهم كمواطنين هي حافزهم الأقوى للعمل سويا"<sup>(25)</sup>.

وطنيا يكشف التحليل السوسيولوجي المقارن لمعطيات القطاع التعاوني بالمغرب، عن وجود تفاوتات مجالية دالة ما بين المجالات القروية نفسها، إذ تتقدّم وبشكل واضح المناطق والأقاليم النائية لمغرب الهامش بالجمال والنجوم العليا، حيث تجد الأنشطة التعاونية في رسوخ البنيات الاجتماعية وأصالة التقاليد المحلية هناك، وكذا في بقايا وترسّبات ممارسات وقيم تضامنية متوارثة تربتها الخصبة، تتقدّم على المناطق والأقاليم السهلية المحيطة بالمدن والحواضر الكبرى، حيث تعاني التنظيمات التعاونية من انحسار واضح. هكذا يتفوّق إقليم

(23) - للمزيد من المؤشرات حول هاذين النموذجين التعاونيين، واللذين ينشطان بإقليمين يتمتّعان بخصوصية أو هامشية ثقافية (إقليم الباسك وإقليم الكيبك)، يمكن الرجوع إلى التصنيف العالمي الصادر عن الائتلاف الدولي التعاوني (ICA):

-Internationale co-operative alliance, *The worlds major co-operatives and mutual businesses*, ICA, Geneva Switzerland. (consulté le 24/07/2012). Depuis le lien electronique suivant :

Www. Global300. Coop.

(24)-Louis Favreau, *L'économie sociale et solidaire : Pôle éthique de la mondialisation*, UNESCO. Économie Ethique. N°4. Paris 2003. P, 7

(25)-Jean-Louis Laville « L'entreprise sociale : éléments pour une approche théorique. Capital social espace public et pluralité des principes économique » *In le capital social*, Actes du colloque organisé par G.R.I.S le groupe de recherche : Innovation et société Université de Rouen, 2004, p, 55.

فكيك (HXXX) مثلا بساكنته البالغة 138 325 نسمة فقط<sup>(26)</sup>، على إقليم مديونة بكتلة ديموغرافية مضاعفة (333 604 نسمة)<sup>(27)</sup>، باحتضان الأول 18 398 متعاوناً، وتوفّر الثاني على 740 متعاوناً فقط<sup>(28)</sup>.

الجدول رقم 2: مقارنة ما بين بعض الأقاليم القروية من حيث عدد المتعاونين

أقاليم قروية نائية			أقاليم قروية بأحواز المدن الكبرى		
المتعاونون	السكان	الإقليم	المتعاونون	السكان	الإقليم
7770	115 055	سيدي إفني	740	172 680	مديونة
5713	321 184	تنغير	1480	333 604	النواصر
18398	138 325	فكيك	2635	174 079	م. يعقوب

المصدر: بيانات مكتب تنمية التعاون سنة 2018، الإحصاء العام للسكان 2014.

وتخضع التفاوتات المجالية المشار إليها أعلاه بالأساس، إلى المحدّدات السوسيوثقافية والمسارات التاريخية التي ميّزت كل مجال المجالات على حدة، وأدّت إلى وُسْمه برأسمال اجتماعي محلي خاص، ارتبط بالمجموعات البشرية المحلية التي استوطنت هذا المجال أو ذاك، وإلى إنتاج وإعادة إنتاج فاعلية اجتماعية استثنائية بتلك المناطق والمجموعات، إذا ما قورنت بما هو سائد وطنياً على هذا المستوى. فإذا كان من الثابت أن ازدهار العمل التعاوني يعتمد على جملة من العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية المتأصلة، فإن الإرساء المبكر لبنيات السلطة والخضوع المباشر لأجهزتها كان له انعكاسات واضحة على مورفولوجيا البناء الاجتماعي بالمناطق القروية بأحواز المدن التاريخية والحوضر الكبرى، من حيث اختلال التوازنات القديمة بين مكونات المجتمع المحلي ووحداته، وتفكّك شبكة العلاقات الاجتماعية وأنماط التضامن التقليدية التي كانت سائدة فيما سبق، الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى تقويض قدرة تلك

(26) - المندوبية السامية للتخطيط، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المستوى الوطني، مديرية

الإحصاء، قسم إحصاء السكان والحالة المدنية، الرباط، 2018.

(27) - المصدر نفسه.

(28) - البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2018، مصدر سابق.

المجالات المحلية على التعاون والتنظيم الذاتي. مقابل ذلك تمكنت مجالات ومجموعات محلية دون غيرها وعلى امتداد قرون طويلة، من المحافظة نسبيا على وحدتها وعلى زخم الحياة المجتمعية بها، واستطاعت من خلال النَّأي بنفسها عن الخضوع المباشر لسلطة/المخزن المركزي، من تطوير نمط عيش مجتمعي هامشي تمكيني (Autonome)، ببنيات وقدرات معتبرة في مجال التدبير الذاتي لشؤونها المحلية.

هكذا، وعلى الرغم من أن المغرب، شأنه في ذلك شأن العديد من دول العالم الثالث، لم يشهد ميلاد التنظيمات التعاونية في صيغتها المؤسسية الحديثة إلا إبان الفترة الاستعمارية، إلا أن تاريخه الاجتماعي حافل بالشواهد الإثنوغرافية الدالة على غنى وثراء الحياة المجتمعية بالمنطقة، حيث طوّرت المجموعات البشرية المحلية منذ القدم نمط عيش مجتمعي تضامني غايته الأساسية تحقيق نوع من التمكين المحلي الذاتي (autonomie locale) والحفاظ على وحدة المجموعة وتماسكها الداخلي، عبر منظومة متكاملة من القيم والأعراف والمؤسسات المجتمعية للتدبير التشاركي للموارد، من قبيل: *أُوزنة (Uzine)*، *الأكدادير (Akadadir)*، *أكـدال (Akadal)*، *توالا (Toula)*، *أشُرْظ (Ashurp)*،... وغيرها من طقوس وممارسات معبرة عن رأسمال اجتماعي متوارث، وروح محلية أو نزعة عصبية تؤطرها مشاعر جمعية بالانتماء المشترك إلى *جُماعة*، (*لجماعت أو "إنفلاس (Inflass)"*). *جُماعة* التي تعدّ البنية الاجتماعية القاعدية المعبرة عن الإرادة العامة. بنية اتخذت طابعا مؤسساتيا بمجلس استشاري وتشريعي وتقريري في نفس الآن، كان يتناوب على رئاسته بشكل دوري وتوافقي ممثلي الوحدات السلالية الفرعية (*Hameaux*) المشكّلة للمجال المحلي *للدوّار*، *أدْشَار* أو *إيموضاع* (29).

(29) - للمزيد من التفاصيل حول مهام مؤسسة/جماعة كبنية اجتماعية محلية، يمكن الرجوع إلى:

- Ali Amahan ; «structures sociales et développement économique local» ; *In pour une approche alternative de l'analyse du développement*, Driss Kharouz, (coordination) Fondation du roi Abdul-aziz Alsaoud pour les études islamiques et les sciences humaines, casablanca, 1999, p, 116.

وبوجه عام، ولئن كانت هذه البنيات والقدرات المجتمعية قد أصابها قدر كبير من التفكك، فإن مستويات هذا التفكك لم تكن بنفس الجِدَّة والدرجة بالنسبة لجميع مناطق المغرب، فبعض المجالات الهامشية والمجموعات المحلية نجحت في المحافظة على حياة اجتماعية أصيلة وعميقة، قوامها روح محلية متَّعدة وممارسات تضامنية متوارثة، من قبيل طقس /توزيع/ التضامني الأوسع انتشاراً، ونظام الأكادير (*grenier collectif*) الذي يعدّ من أقدم الأنظمة المجتمعية لتخزين الجماعي للمؤن (*les provisions*). كما يمكن عدّه من أقدم الانظمة المحلية للتوفير والإيداع المشترك للأشياء الثمينة: عقود البيع، والنقود، المجوهرات، الملابس والزّرابي لحفظها من السرقة والضّياع، وللتخزين الجماعي "للمحاصيل الزراعية والمدّخرات الغذائية التي كانت كل عائلة تقوم بتجميعها على مدار السنة"<sup>(30)</sup>. وفضلاً عن وظيفة الحماية الاجتماعية للأفراد ضدّ الفاقة ومباغطة مواسم الندرة، استخدّمت الإكودار (*ExAO*) جمع أكادير كذلك وعلى نطاق واسع، كتحصينات أمنية "ومستودعات للأسلحة والذخيرة الحربية، وكملجئ آمنة يتحصّن بها نساء وأطفال وشيوخ القبيلة خلال فترات الحروب أو أثناء التعرّض للغزو"<sup>(31)</sup>. ولعلّ اضطلاع الأكادير (*ExAO*) بكل هذه الأدوار الحيوية، هو ما دفع مونطاني إلى القول بأن "أنجع وسيلة لتأديب أي قبيلة وجعلها ضعيفة، هي تدمير مخازنها الجماعية"<sup>(32)</sup>. وتجب الإشارة ضمن هذا الإطار إلى الكثير من الطقوس والممارسات التضامنية الأخرى، كنظام "الأكدال"

(30)-Robert montagne «Un magasin collectif de l'Anti-Atlas: L'Agadir des Ikonka» *In Hespéris*, Tome IX, 2ème et 3ème trimestre 1929. P, 11.

(31)-Jacque Meunié «Les greniers collectifs au Maroc» *In la société des Africaniste*, Tome 14, 1944. P, 3.

(32)-Mohamed Boussalh « Imchguiguiln : les démentions socioculturelles d'un grenier collectif de l'Anti-Atlas occidental » *In Le patrimoine culturel marocain*, Sous la direction de Caroline Gaultier-Kurhan, Maisonneuve et Larouse, Paris 2003, p, 329.

طقوس وممارسات تعاونية متوارثة سجلت وإلى عهد قريب استمرارية لافتة بمجالات الأطلس الكبير وبالكثير من المجالات المحلية بالأطلس الصغير وسوس (٥:٥)، أو ما عرف تاريخيا محليا بمنطقة إكزولن (٤٨٨:٤٨٨) الممتدة بين وادي درعة شرقا والمحيط الأطلسي غربا جنوبي مراكش، "حيث نمط العيش المستقر ضارب في القدم، وحيث تقطن العائلات البربرية الكبرى (... والأهالي حركيون ومقتصدون جدا هناك" (٣٥). ضمن هذا المنظور، يمكن فهم وتفسير تصدّر جهة سوس ماسة درعة (حسب التقسيم الجهوي السابق) لجهات المغرب على مستوى كثافة النسيج التعاوني ونوعية المبادرات المدنية والتعاونية، إذ ضمت هذه الجهة إلى جانب جهة الرباط أكثر من 28% من مجموع الجمعيات النشيطة على الصعيد الوطني (٣٦)، كما أنها تحتضن نماذج تعاونية رائدة ومبادرات مدنية نوعية "تجاوزت منجزاتها، خلال خمس سنوات فقط، ما أنجزته الدولة منذ أربعين سنة من الاستقلال" (٣٧). وإذا كانت مساهمة الجمعيات المحلية والتنظيمات التعاونية في إحداث دينامية تنموية ثابتة بهذه المناطق، ولا يمكن فهمها إلاّ باعتبارها امتدادا لتاريخ اجتماعي ثري جعل من ساكنة هذه المناطق

-Jacque Berque, Contribution à l'étude des contrats nord-africains : les pactes pastoraux Bni-Meskine, imprimerie La typo-litho et J .Carbonnel, Alger, 1936.

-Hassan Rachik « Bien collectif, intérêt et mobilisation en milieu rural » *In montagne et société au Maroc, Abhath : Cahiers marocains de recherche en sciences sociales*, n°4. 1994.Rabat, pp,34-62

<sup>(36)</sup>-« Haut-commissariat au plan, «Enquête Nationale auprès des institutions sans but lucratif(ISBL) : Exercice 2007», Rapport de synthèse, HCP, Décembre 2011, p. 22.

171



النائية" متضامنون كأفراد أسرة واحدة"<sup>(38)</sup>. فإن من بين المؤشرات الميدانية الملموسة للدينامية التعاونية بتلك المناطق، ما أشارت إليه الورشة الأولى بالمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني<sup>(39)</sup>، إلى الاستفادة المكثفة لتعاونيات منطقتي سوس والأطلس الكبير من خدمات منصّات التسويق الإلكتروني لمؤسسة مغرب تسويق<sup>(40)</sup>. وهذا ما أكّده كذلك، نتائج التحليل المقارن لبيانات المواد المعروضة على تلك المواقع والمنصّات الإلكترونية<sup>(41)</sup>. نتائج وملاحظات سوسيولوجية ستزكّيها أيضا، مضامين النقاشات الجماعية والمقابلات الاستطلاعية وغير الرسمية المنجزة مع عدد من الفعاليات المعنية بالموضوع<sup>(42)</sup>، الذين أكسبتهم تجربة الاشتغال الميداني انطبعا مشتركا أكيدا، حول زيادة المبادرات المدنية والتعاونية بكل من سوس والأطلس الكبير على حدّ سواء، لاستنادها إلى بنية اجتماعية تحتية محتضنة، ولاستفادتها من قيم التآزر المحلي، وترسّبات ممارسات تعاونية تقليدية متوارثة، وكذا من استمرارية روح جماعة بالقرى والمجالات الهامشية هناك.

### ثالثا: العمل التعاوني والتمكين الاقتصادي

-Fatema Mernisi, O.N.G rurales du Haut-Atlas, les Aït-Débrouille, op. cit.,<sup>(38)</sup> p, 52.

<sup>(39)</sup> - المناظرة الوطنية الرابعة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، "الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تحدي مستقبلي من أجل تنمية اقتصادية مجالية مستدامة"، الصخيرات 19 و 20 دجنبر 2018.

<sup>(40)</sup> - مغرب تسويق، مؤسسة عمومية، من مهامها دعم جهود الفلاحين الصغار والمتوسطين، والمقاولات الفلاحية والغذائية، وكذا أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتعاونيات الفلاحية تحديدا، على مستوى تجميع المبادرات وتثمين المنتوجات المحلية، ومساعدتها تسويقها.

<sup>(41)</sup> - بعد تحليل مقارن أنجزته شهر يونيو من سنة 2015 لبيانات المواد المعروضة بإحدى منصّات التسويق الإلكتروني التابعة لمؤسسة مغرب تسويق: [www.bladlkhier.ma](http://www.bladlkhier.ma)، تبين لي أن أكثر من 25% من المؤسسات العارضة تنتمي لأقاليم منطقة سوس أو الأطلس الكبير.

<sup>(42)</sup> - أنجزت هذه المقابلات على هامش الدورة الرابعة للمناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب (2018)، وكانت أهمها من الناحية النوعية، تلك التي أجريتها مع مسؤولي مكتب تنمية التعاون ومؤسسة مغرب تسويق، وكذا مع أعضاء الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

## 1. المكانة المتصاعدة للاقتصاد التعاوني عبر العالم

حققت الحركة التعاونية العالمية منذ تسعينات القرن الماضي مكاسب هامة في مواجهة التنميط الاقتصادي، وستتوّج هذه المكاسب باعتراف أممي ثمين بأهمية و"أدوار المؤسسات التعاونية في التنمية الاجتماعية في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة"<sup>(43)</sup>، حيث دعت الأمم المتحدة دول العالم لاتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساعد على النهوض بأشكال العمل التعاوني، وأن ترفع كافة العراقيل التي تحول دون توسيع أنشطة المؤسسات التعاونية لتشمل مختلف القطاعات والميادين الاقتصادية، كما دعت الحكومات إلى ضرورة إقرار تدابير محفّزة للأفراد وكافة الفئات الاجتماعية على الانخراط والمشاركة في تلك الأنشطة والمبادرات الاقتصادية والإنتاجية ذات الطابع التضامني. لأجل ذلك ستؤلي الكثير من السياسات العمومية وبرامج المنظمات الدولية أهمية قصوى لتجويد الحياة الاجتماعية وتأهيلها وإثرائها عبر دعم المجتمع المدني المحلي والمؤسسات التعاونية، باعتبارها الآلية الأكثر ملائمة ونجاعة "لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم ووفق تصوراتهم الخاص"<sup>(44)</sup>، وبالتالي تمكينهم من المشاركة في الدورة الاقتصادية ومن تملّك زمام أمرهم.

ومع مطلع الألفية الثالثة، ستتعرّز هذه المكانة المتصاعدة للنموذج التعاوني على الصعيد العالمي، بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2009 قرارا دوليا جديدا، دعت من خلاله إلى جعل "2012 سنة دولية للتعاونيات"، حثّت من خلاله الدول لاتخاذ مزيد من الإجراءات للنهوض بالمقاولات التعاونية في القطاعات الناشئة"<sup>(45)</sup>. هكذا، ستشهد الأنشطة والمقاولات التعاونية خلال

<sup>(43)</sup> - القرار الأممي رقم 90/47 بتاريخ 16 دجنبر 1992، الداعي لتخليد يوم عالمي للتعاونيات كل أول سبت من يوليوز كل سنة. وقد تم الاحتفال لأول مرة بهذا اليوم سنة 1995، بالتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس الحلف التعاوني الدولي.

<sup>(44)</sup> - Huynh Goo Tri, Phan Nhu Hô , Jacques Bousquet et al , *Développement endogène : Aspects qualitatifs et facteurs stratégiques*, UNESCO, paris, 1988, p, 3.

<sup>(45)</sup> - القرار الأممي رقم: 64/136 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 دجنبر 2009.

الفترة ذاتها طفرة كبرى، خاصة بعد أن خَبَرَتها الكثير من بلدان العالم كآلية ناجعة للتخفيف من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة للأزمات المالية التي أصابت اقتصاداتها<sup>(46)</sup>، والتي استحال في ظلها على القطاع الخاص الاحتفاظ بالوظائف، فبالأحرى خلق فرص شغل جديدة. ضمن هذا السياق، سيبلغ عدد أعضاء التعاونيات عبر العالم حوالي مليار متعاون، ينضوون تحت لواء ثلاثة ملايين تنظيما تعاونيا بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية. وتشغل التعاونيات بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر 250 مليون شخص، ما يمثل 10% من سوق العمل الدولي<sup>(47)</sup>. أما رقم معاملات أكبر ثلاث مئة 300 تعاونية وتعاضدية على الصعيد العالمي فقد تجاوز ألفي مليار دولار أمريكي، أي ما يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة كبرى مثل كندا.<sup>(48)</sup> وفي أوروبا حوالي خُمس سكان القارة (17%) متعاونون، بينما يصل رقم معاملات القطاع التعاوني هناك ألف مليار أورو<sup>(49)</sup>.

## 2. واقع حال العمل التعاوني بالمغرب

وطنيا، يعيش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموما، والتعاوني منه بوجه خاص، على وقع دينامية غير مسبوقة، فآخر البيانات الرسمية تفيد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بأن عدد التعاونيات بالمغرب قد تجاوز مئة سنة 2022 ثمانية وأربعين ألف تعاونية، وهو أكثر من ضعف عدد التعاونيات بفرنسا<sup>(50)</sup> (22500)، غير أن مقارنة سريعة للمؤشرات القطاع بكل من البلدين، تكشف عن حجم المجهود الواجب على المغرب بذله، كي يكون لهذه الطفرة العددية في

(46) - أشارت المنظمة الدولية للعمل بأن هذا الصنف من المقاولات هو الذي خلق أكبر قدر من فرص الشغل بمختلف دول العالم خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية لسنة 2008، للمزيد من التفاصيل بهذا الشأن، يمكن مراجعة التقرير الموضوعاتي الذي أعدته المنظمة بهذا الخصوص:

<http://www.ilo.org/empent/units/cooperatives> (Consulté le : 13/09/2018)

(47) - <https://www.ica.coop/fr/notre-travail/world-cooperative-monitor> (Consulté le: 31/12/2020)

(48) - Ibid.

(49) - <https://www.entreprises.coop/une-europe-cooperative> (Consulté le: 31/12/2020)

(50) - COOP FR « Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises, 2018 ». Les entreprises coopératives en France, édition 2018, France.

للتنظيمات التعاونية الوقف السوسيواقتصادي المأمول: فما هو مهم من الناحية السوسيولوجية ليس هو عدد التعاونيات بل عدد المتعاونين، لأن عددهم هو ما يمكننا من احتساب معدل التأطير التعاوني<sup>(51)</sup>، والذي يمكننا من قياس مدى التجذر والامتداد المجتمعي الذي يتمتع به هذا النمط الاقتصادي. وعلى هذا المستوى يلاحظ بأن مجموع عدد المتعاونين بالمغرب بالكاد يتجاوز نصف مليون متعاون (617 689)<sup>(52)</sup>، في حين أن هذا العدد بفرنسا يفوق الثمانية والعشرين مليوناً، أي أن ثلث الفرنسيين أعضاء بإحدى التعاونيات على الأقل. في الوقت الذي لا يتجاوز فيه معدل التأطير التعاوني بالمغرب، وفي أحسن الأحوال 4%، وذلك بحسب التقديرات المتفائلة جداً للإدارات الوصية على القطاع<sup>(53)</sup>.

وبمقارنة بسيطة لبعض المؤشرات السوسيواقتصادية، يمكن القول بأن الاقتصاد التعاوني لازال فتياً بالمغرب، وبأن مساهمته في النسيج الاقتصادي الوطني لازالت مجهرية، فهو لا يشغل سوى 35 472 أجيراً، 26 603 منهم فقط هم بمثابة أجراء دائمون، مقابل 8869 أجيراً مؤقتاً أو موسمياً<sup>(54)</sup>. أما بفرنسا فنجد أن التعاونيات تشغل أكثر من مليون ثلاث مئة ألف أجير، ما يمثل 5,5% من سوق العمل، ويفوق رقم معاملاتها ثلاث مئة مليار أورو<sup>(55)</sup>، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه هذا الرقم بالمغرب عشرة ملايين درهم، أي 1,5% فقط من الناتج الداخلي الخام<sup>(56)</sup>. وإذا كانت كتلة الأجور التي تدفعها التعاونيات بالمغرب تقدّر

(51) - يحتسب معدل التأطير التعاوني باحتساب نسبة المتعاونين من مجموع الساكنة النشيطة.

(52) - البيانات الإحصائية السنوية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2022، مصدر سابق.

(53) - المعدّل الوطني للتأطير التعاوني (4%)، مبني على تقديرات متفائلة جداً للجهات الوصية على القطاع، لأن احتسابه يتم على أساس إحصاء تراكمي لعدد أعضاء التعاونيات عند التأسيس، دون الأخذ بعين الاعتبار من جهة أولى، استقلالات وانسحابات الأعضاء، التي تعقب في الغالب كل عملية تأسيس، ومن جهة ثانية، لا يأخذ هذا المعدّل بعين الاعتبار الأهمية العددية لأعضاء التعاونيات التي لم تعد نشيطة أو الميتة، والتي لا يتوقّر مكتب تنمية التعاون بشأنها على أية مؤشرات دقيقة ومحينة.

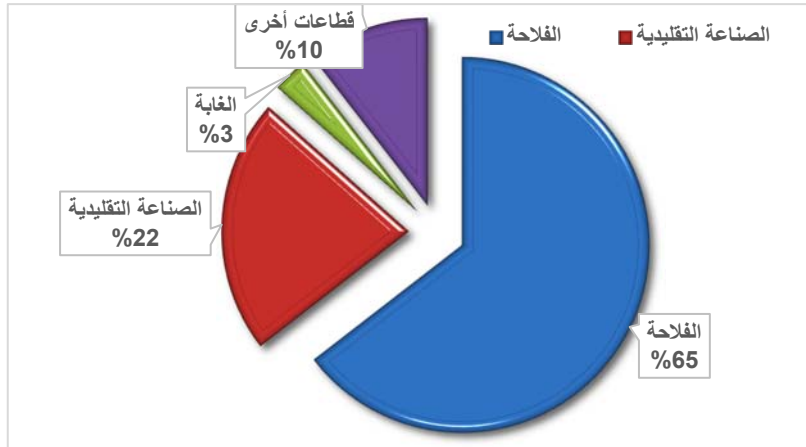
(54) - البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون، مصدر سابق.

(55) - « Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises, 2018 », op.cit. p, 6.

(56) - "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، مصدر سابق. ص. 48.

بنصف مليار درهم، فإن القطاع الفلاحي يستحوذ على حصة الأسد من مجموع مناصب الشغل التي توفّرها التعاونيات بالمغرب بنسبة 64,54%، متبوعا بالصناعة التقليدية بنسبة 22%. أما في المرتبة الثالثة فتوجد تعاونيات الغابة المشغلة لأقل من 3% من مجموع أجراء القطاع التعاوني، فيما تتوزع النسبة المتبقية حوالي 10% على باقي القطاعات<sup>(57)</sup>.

المبيان رقم 2: التشغيل بالتعاونيات بالمغرب حسب القطاعات



المصدر: البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2018

وإذا كانت الأرقام المشار إليها أعلاه لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من سوق العمل بالمغرب، فإن مجمل المؤشرات السوسيواقتصادية للقطاع لا تعكس حجم الإمكانيات المتوفرة ولا مستوى الرهانات والعمومية على القطاع. وفي نفس السياق تشير الوثائق والخطابات الرسمية إلى مؤشر ثاني مهم في هذا الإطار، لكنه يفتقد فيما يبدو للكثير من الدقة ويصعب التحقق منه على أرض الواقع، يتعلق الأمر بمؤشر التشغيل الذاتي بالتعاونيات، إذ تعتبر الجهات الحكومية أن مجموع المتعاونين على الصعيد الوطني (689617) يشتغلون لحسابهم الخاص بالتنظيمات التعاونية التي ينخرطون بها، وهي مسألة نسبية ولا يمكن التسليم بها بشكل آلي، بالنظر إلى الارتفاع الكبير لنسبة التعاونيات غير النشيطة وتلك التي لا تقوم بأي نشاط تعاوني، أو تمارس بعض أنشطة من حين لآخر وبشكل موسمي

(57) - المصدر نفسه.

فقط. وعلى هذا الصعيد، تظلّ مشاكل التسويق وصعوبات ولوج تنظيمات القطاع إلى الدورة الاقتصادية لا حصر لها وبدون حلّ في الأفق القريب، ما دامت أغلب التعاونيات الفلاحية، باستثناء تعاونيات الحليب، تحقق 65% من معاملاتها السنوية فقط أثناء فترة إقامة المعارض الوطنية والجهوية أو المحلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولا يمكنها بيع منتوجها خارج هذه المناسبات الموسمية<sup>(58)</sup>.

### خلاصة:

نظريا، يفترض أن تعمل التعاونيات من خلال توحيد الجهود الذاتية للأفراد وتأهيل قدراتهم للولوج إلى السوق، على تهيئة وتحسين سبل العيش الكريم لهم، وعلى تمكينهم اقتصاديا وإثراء الحياة المجتمعية للأمم. وبذلك يُسهم العمل التعاوني في بناء مجتمع منتج ومتضامن مؤمن بقدراته، ومنفتح على كل الفرص والتجارب الممكنة. وإذا كانت هذه الفرص والتجارب الاقتصادية المبتكرة قد مكّنت الكثير من اقتصاديات الدول الرأسمالية من التخفيف من حدة الانعكاسات الاجتماعية للأزمات المالية المتتالية، وغدت ضمن الكثير من سياقات دول الجنوب، إحدى أنجع الاستراتيجيات المحلية لتحقيق الإدماج الاقتصادي للأفراد بشكل عام. فإن تحقيق أيّ من هذه الغايات بالمغرب لا يبدو واضحا من خلال مؤشرات سوسيواقتصادية ملموسة. غير أن ما هو ثابت ومؤكد سواء بالمغرب أو غيره من البلدان، هو ارتباط ازدهار هذا النوع من الأنشطة والمبادرات الاقتصادية التعاونية والتضامنية بالمجالات الهامشية ذات الخصوصية السوسيوثقافية. ذلك أن إحساس الأفراد بالانتماء المشترك ووحدة المصير، واستبطانهم لنفس القيم الأخلاقية ومعايير السلوك والفعل، يشكّل بنية اجتماعية تحتية لا غنى عنها بالنسبة للكثير من التعاونيات الرائدة على الصعيد الدولي.

<sup>(58)</sup> - المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المستدامة". الورشة الأولى "من أجل ضمان استمرارية أنشطة الاقتصاد الاجتماعي: التمويل، المواكبة، التسويق". الدار البيضاء 2016.

وعلى الصعيد الوطني هناك الكثير من الشواهد التي تؤكد على أنه وبفضل ما تتمتع به بعض المناطق من هامشية ثقافية وهوية سوسيوإقليمية متميزة، قد أفلحت في إطلاق مبادرات محلية رائدة، سواء ذات طبيعة مدنية أو اقتصادية-تعاونية، مزجت فيها بين قيم التآزر المحلي التقليدية والقيم الحديثة، واستطاعت من خلالها من أن "تتجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة، إلى تحقيق التنمية"<sup>(59)</sup>. وفق هذا الإطار التفسيري كذلك، يمكن أن نفهم مثلا، تصدر جهة سوس ماسة درعة، ضمن التقسيم الجهوي القديم، لجهات المغرب على مستوى كثافة النسيج التعاوني والمبادرات المدنية وفعاليتها، إذ ضمت هذه الجهة إلى جانب جهة الرباط أكثر من 28% من مجموع الجمعيات النشيطة على الصعيد الوطني<sup>(60)</sup>، فضلا عن احتضانها لنماذج جمعوية وتجارب تعاونية رائدة وتجارب نوعية، كان لها وقع تنموي واضح، "تجاوزت على إثره بعض الجماعات القروية هناك، وخلال خمس سنوات فقط، ما أنجزته الدولة منذ أربعين سنة من الاستقلال"<sup>(61)</sup>.

### البيليوغرافيا

- الجابري (محمد عابد)، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثامنة، بيروت مارس 2007.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (تقرير)، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرباط، 2015.

<sup>(59)</sup> - للمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى كتاب الراحلة فاطمة المرينسي:

- Fatema **Mernisi**, O.N.G rurales du Haut-Atlas, les Aït-Débrouille, Marsam, Rabat, 2003.

<sup>(60)</sup> - « Enquête Nationale auprès des institutions sans but lucratif », op. cit, p, 22.

<sup>(61)</sup> - Ali Amahan, op. cit, p, 127

– المندوبية السامية للتخطيط، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المستوى الوطني، مديرية الإحصاء، قسم إحصاء السكان والحالة المدنية، الرباط، 2018.

– الهراس (المختار)، "القبيلة والدورة العصبية، قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغربي"، الفكر الخلدوني: المنهج والمفاهيم والأزمة /المعرفية(جماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2004.

– بنسالم (ليلى)، وآخرون، "المقاربة الانقسامية لمجتمع المغرب الكبير: حصيلة وتقييم"، ضمن الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، (جماعي) ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2007.

– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2008.

– مكتب تنمية التعاون، البيانات الإحصائية السنوية لسنتي 2018 و2020، غير منشورة.

– مونطاني (روبرت)، الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر، ترجمة محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2014.

- Amahan (Ali), « structures sociales et développement économique local » ; In pour une approche alternative de l'analyse du développement, Driss Kharouz,(coordination) Fondation du roi Abdul-aziz Alsaoud pour les études islamiques et les sciences humaines,casablanca,1999.

- Berque (Jacque), Contribution à l'étude des contrats nord-africains : les pactes pastoraux Bni-Meskine, imprimerie La typo-litho et J. Carbonnel, Alger, 1936.

- Boussalh (Mohamed) « Imchguiguiln : les démentions socioculturelles d'un grenier collectif de l'Anti-Atlas occidental » In Le patrimoine culturel marocain, Sous la direction de Caroline Gaultier-Kurhan, Maisonneuve et Larouse, Paris 2003.

- Calvès (Anne-Emmanuèle) « EMPOWERMENT » : généalogie d'un concept clé du discours contemporain sur le développement », Revue Tiers Monde N° 200. 2009/4.

- Commission générale de terminologie et de néologie. Vocabulaire des sciences humaines et de l'informatique. Bulletin officiel, 26 janvier 2006, n° 4.



- COOP FR « *Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises*, 2018 ». Coop Fr.
- Favreau (Louis), *L'économie sociale et solidaire pôle éthique de la mondialisation*, Économie et éthique, N°4 ; UNESCO, Paris, 2003.
- Favret-Saada (Jeanne), « *La segmentarité au Maghreb* », *L'Homme*, tome 6, N°2, 1966.
- Ghazali (Ahmed), *Le transfert des modèles pour le développement : le cas de l'institution coopérative au Maroc*, Wallada, Casablanca, 1992.
- Haut-commissariat au plan, « **Enquête** Nationale auprès des institutions sans but lucratif (ISBL) : Exercice 2007 », *Rapport de synthèse*, HCP, Décembre 2011.
- Hda (Zineb) « *Impact des institutions de microcrédit sur l'autonomisation (empowerment) des femmes (cas de la région d'Errachidia) : enseignements d'une analyse économétrique* » *Revue international d'économie numérique*, Volume 2 N° 2, juillet 2020.
- Internationale co-operative alliance, *The worlds major co-operatives and mutual businesses*, ICA ,Geneva Switzerland.(consulté le 24/07/2012. Depuis le lien électronique suivant : [www. Global300. Coop](http://www.Global300.Coop).
- Laville (Jean –Louis), « *L'entreprise sociale : éléments pour une approche théorique. Capital social espace public et pluralité des principes économique* » In *le capital social : groupe de recherche : Innovation et société (GRIS)*, Université de Rouen ,2004
- Le Bossé (Yann) « *Empowerment et pratiques sociales : illustration du potentiel d'une utopie prise au sérieux* » *Nouvelles pratiques sociales*, vol. 9, n° 1, 1996.
- Le Bossé (Yann) « *L'empowerment : de quel pouvoir s'agit-il ? Changer le monde (le petit et le grand) au quotidien* », *Nouvelles pratiques sociales*, automne 2008 volume 21 N° :1.
- Levy Simon (Barbara),1994, *The Empowerment Tradition in American social Work: a History*, New York, Columbia University Press.
- Meunié (Jacques) « *Les greniers collectifs au Maroc* » In *la société des Africaniste*, Tome 14 ,1944.
- Mernisi,(Fatema), *O.N.G rurales du Haut-Atlas, les Aït-Débrouille*, Marsam, Rabat, 2003
- Montagne (Robert), «*Un magasin collectif de l'Anti-Atlas: L'Agadir des Ikonka*» In *Hespéris*, Tome IX, 2ème et 3ème trimestre 1929.
- Narayan (Deepa), *Autonomisation et réduction de la pauvreté*, The World Bank. Washington D. C ,2004.
- Ninacs (William). A « *Empowerment et service social : approches et enjeux* » *Service social*, N° 44 (1), 1995.
- ~, *Types et processus d'empowerment dans les initiatives de développement économique communautaire au Québec*, Thèse de doctorat, école

de service sociale, Facultés des sciences sociale, Université de Laval, Québec, 2002.

- Rachik (Hassan) « Bien collectif, intérêt et mobilisation en milieu rural »  
In montagne et société au Maroc, Abhath : Cahiers marocains de recherche en sciences sociales, n°4.1994.

مصادر رقمية:

- <http://www.ilo.org/empent/units/cooperatives>
- <https://un.org/fr/events/cooperativesday/background.shtml>
- <https://ica.coop/fr/index.html>
- <https://www.ica.coop/fr/notre-travail/world-cooperative-monitor>
- <https://www.entreprises.coop/une-europe-cooperative>